Cambridge International

Professional Research Thesis

Titled

The role of international humanitarian law in protecting human rights.

Researcher

Hosny Soliman Elzohary

Supervisor signature

2025

Research intellectual property rights reserved to Cambridge International College

عنوان الرسالة:

دور القانون الدولي الانساني في حمايه حقوق الانسان .

اسم الباحث:

حسني سليمان الزهري .

سنة التقديم

.2025

SUMMARY

تعد حقوق الإنسان حجر الأساس في بناء المجتمعات العادلة والمستقرة، وتكتسب أهمية مضاعفة في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة، حيث تكون هذه الحقوق عرضة للانتهاك على نطاق واسع. في هذا السياق، تلعب العلاقات الدولية والقانون الدولي دورًا حاسمًا في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، من خلال وضع الأطر القانونية والمعايير الأخلاقية التي تهدف إلى تنظيم سلوك الدول والأطراف المتنازعة، وضمان الالتزام بتلك المعايير حتى في أصعب الظروف.

إن القانون الدولي الإنساني، المتمثل في اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحقة بها، يُعنى بشكل خاص بحماية حقوق الإنسان في أوقات النزاع المسلح، حيث يفرض قواعد صارمة على كيفية إدارة الأعمال القتالية والتعامل مع المدنيين وأسرى الحرب. كما أن دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية لا يقل أهمية، إذ تعمل هذه الهيئات على رصد الانتهاكات وتوثيقها، والسعي نحو محاسبة المسؤولين عنها، وتقديم المساعدة للضحايا.

تتداخل العلاقات الدولية بشكل معقد مع القانون الدولي في هذا السياق، حيث أن الدول الفاعلة والمؤسسات الدولية تؤثر بشكل كبير على مدى فعالية تطبيق هذه القوانين والمعايير. وتتجلى هذه التأثيرات في قرارات مجلس الأمن الدولي، والمحاكم الدولية مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، التي تضطلع بمسؤوليات جسيمة في فرض العقوبات، وتنفيذ الأحكام، والمساهمة في خلق نظام دولي يتسم بالعدالة والاستدامة.

غير أن التحديات التي تواجه حماية حقوق الإنسان أثناء الحروب والنزاعات المسلحة تظل عديدة ومعقدة. فالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تلعب دورًا كبيرًا في تشكيل الديناميكيات

الدولية، مما يجعل تطبيق القانون الدولي أمرًا قد يكون صعبًا في بعض الأحيان. وعليه، فإن هذا البحث يسعى إلى دراسة الأثر المتبادل بين العلاقات الدولية والقانون الدولي في حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات، مع التركيز على التحديات والفرص المتاحة لتعزيز هذه الحماية في السياق الدولي المعاصر.

من خلال هذه الدراسة، سيتم تسليط الضوء على الأطر النظرية والقانونية التي تحكم حماية حقوق الإنسان في ظل النزاعات المسلحة، بالإضافة إلى استكشاف الحالات العملية التي تظهر فيها التداخلات بين العلاقات الدولية والقانون الدولي. كما سيتم تقديم تحليل نقدي للآليات الموجودة، ومدى فعاليتها في تحقيق الحماية المطلوبة، مع تقديم توصيات لتحسين هذه الآليات، وتعزيز دور المجتمع الدولي في تحقيق العدالة وحماية الكرامة الإنسانية في أوقات النزاعات.

مشكلة الدراسة :

في ظل تزايد النزاعات المسلحة والحروب حول العالم، تبرز مشكلة حماية حقوق الإنسان كأحد التحديات الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي. على الرغم من وجود أطر قانونية دولية مثل اتفاقيات جنيف والقانون الدولي الإنساني، إلا أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تستمر في هذه السياقات، مما يثير تساؤلات حول فعالية هذه القوانين ودور العلاقات الدولية في ضمان الامتثال لها.

تتجلى مشكلة الدراسة في التناقض الواضح بين المبادئ المثالية التي ينادي بها القانون الدولي والواقع المرير الذي تعيشه مناطق النزاع. فالعلاقات الدولية المتشابكة بين الدول، والمصالح المتعارضة، غالبًا ما تؤدي إلى تسييس قضايا حقوق الإنسان، مما يعيق قدرة المجتمع الدولي على فرض عقوبات أو اتخاذ إجراءات فعالة ضد الانتهاكات. في ظل هذه التحديات، يصبح من الضروري استكشاف مدى تأثير هذه العلاقات على تطبيق القانون الدولي، ومدى قدرة هذا الأخير على حماية حقوق الإنسان في الظروف القاسية التي تفرضها الحروب والنزاعات.

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة هذه المشكلة من خلال تحليل العلاقة بين النظام القانوني الدولي والأبعاد السياسية للعلاقات الدولية، وتقييم مدى تأثير هذه العوامل على حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة. فالدراسة تسعى إلى فهم ما إذا كانت الأدوات القانونية الدولية كافية لتحقيق الحماية المطلوبة، أم أن هناك حاجة إلى تطوير آليات جديدة تتماشى مع الواقع السياسي الدولي المتغير. كما ستركز الدراسة على استكشاف الحالات التي نجحت فيها الآليات الدولية في حماية حقوق الإنسان، وتلك التي فشلت فيها، من أجل تقديم توصيات عملية لتعزيز دور القانون الدولي في حماية الكرامة الإنسانية في زمن الحرب.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال التوقيت الحرج الذي نعيشه اليوم، حيث تزداد حدة النزاعات المسلحة وتتزايد معها الانتهاكات المروعة لحقوق الإنسان. في ظل هذه الظروف، تصبح الحاجة ملحة لفهم الأطر القانونية والعلاقات الدولية التي يمكن أن تسهم في حماية الأفراد من ويلات الحروب والصراعات. تأتي أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى تسليط الضوء على الدور الحيوي الذي يلعبه القانون الدولي في تنظيم سلوك الأطراف المتنازعة، وضمان احترام حقوق الإنسان حتى في أصعب الأوقات.

تكتسب هذه الدراسة أهمية خاصة لأنها لا تقتصر على الجانب النظري فقط، بل تسعى إلى تقديم تحليل عملي للعلاقات الدولية وتأثيرها على تطبيق القانون الدولي. من خلال هذا التحليل، تسهم الدراسة في تعميق الفهم حول كيفية تعزيز حماية حقوق الإنسان، وتقديم توصيات يمكن أن تكون أساسًا لصنع السياسات الدولية في المستقبل.

علاوة على ذلك، فإن هذه الدراسة تقدم إسهامًا مهمًا في النقاش الأكاديمي والسياسي حول فعالية القانون الدولي في مواجهة التحديات المعاصرة، مما يجعلها مرجعًا قيمًا للباحثين وصناع القرار الذين يسعون إلى تحسين الأطر القانونية وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق العدالة وحماية الكرامة الإنسانية. باختصار، تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تقديم رؤية شاملة وعملية لحماية حقوق الإنسان في زمن النزاعات، مما يسهم في تعزيز الجهود الدولية نحو بناء عالم أكثر عدالة وإنسانية.

أهداف الدراسة :

- بيان المفاهيم الأساسية للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وتوضيح العلاقة التكاملية بينهما.
- تحليل الأطر القانونية الدولية التي تضمن حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، مع التركيز على أهم الاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الملحقة بها.
- تسليط الضوء على دور المنظمات الدولية، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة، في تنفيذ قواعد القانون الدولي الإنساني ومراقبة انتهاكات حقوق الإنسان في أوقات النزاع.
- دراسة مدى فاعلية القانون الدولي الإنساني في حماية المدنيين والأشخاص غير المشاركين في العمليات القتالية، بما في ذلك النساء والأطفال واللاجئين.
- اقتراح توصيات عملية لتعزيز الالتزام بالقانون الدولي الإنساني وتفعيل آليات المحاسبة على الانتهاكات لضمان حماية حقوق الإنسان بشكل أفضل.

تعزيز القانون الدولي الإنساني

فهم المفاهيم الأساسية

توضيح العلاقة بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان

تحليل الأطر القانونية

فحص الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

دور المنظمات الدولية

تسليط الضوء على دور المنظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة

حماية المدنيين

تقييم فاعلية القانون الدولي الإنساني في حماية الفئات الضعيفة

توصيات عملية

اقتراح تدابير لتعزيز الالتزام والمحاسبة

Made with Napkin

فروض وتساؤلات الدراسة :

تساؤلات الدراسة:

- ما العلاقة بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان؟ وهل هناك تكامل أم تداخل بينهما؟
- إلى أي مدى يسهم القانون الدولي الإنساني في حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات المسلحة؟
- ما هي أبرز الآليات القانونية والمؤسساتية التي يعتمد عليها القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين؟
- ما هي أوجه القصور أو التحديات التي تعيق تنفيذ القانون الدولي الإنساني في الواقع العملي؟
- كيف يمكن تعزيز فاعلية القانون الدولي الإنساني لضمان حماية أفضل لحقوق الإنسان في مناطق النزاع؟

فروض الدراسة:

- توجد علاقة تكاملية بين القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وخاصة في أوقات النزاع المسلح.
- يسهم تطبيق القانون الدولي الإنساني بشكل فعال في الحد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان خلال النزاعات.
- تلعب المنظمات الدولية دوراً محورياً في مراقبة تنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني وحماية حقوق الإنسان.

منهج الدراسة :

تم استخدام **المنهج التحليلي الوصفي** لمعرفة " دور القانون الدولي الانساني في حمايه حقوق الانسان" .

حدود الدراسه :

الحدود المكانية : أوربا.

الحدود الزمانية : 2000-2025.

خطـة الدراسة :

سوف تنتظم خطة الدراسه على النحو التالى عدة فصول وعدة مباحث ومطالب وخاتمة كما يلى

الفصل الأول : الاطار النظرى والمفاهيم العلمية .

المبحث الأول : التعريف بالقانون الدولي الإنساني

أولا: تعريف القانون الدولي الإنساني .

ثانيا: نشأة وتطور القانون الدولي الإنساني

ثالثا: مراحل تدوين القانون الدولي الإنساني

المبحث الثاني : القانون الدولي الإنساني : مبادئه و آلياته .

أولا: المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني .

ثانيا: آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني .

ثالثا: القانون الدولي الإنساني والحربين العالميتين .

المبحث الثالث : ماهية منظمات حقوق الإنسان .

أولا: نشأة وتطور منظمات حقوق الإنسان .

ثانيا: أهداف منظمات حقوق الإنسان .

ثالثا: آليات عمل منظمات حقوق الإنسان .

الفصل الثاني : دور القانون الدولي الانساني في حمايه حقوق الانسان .

المبحث الأول : الأطر القانونية والمؤسساتية لحماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات.

أولا: الاتفاقيات الدولية ذات الصلة (اتفاقيات جنيف، البروتوكولات الإضافية، إلخ).

ثانيا: دور المنظمات الدولية (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الأمم المتحدة، إلخ)

ثالثا: آليات الرقابة والتنفيذ في القانون الدولي الإنساني .

المبحث الثاني : النزاعات المسلحة في ظل القانون الدولي الإنساني .

أولا: القانون الدولي الإنساني وتنظيم وسائل وأساليب الحرب .

ثانيا: قواعد القانون الدولي الإنساني الرئيسية التي تحكم الأعمال العدائية

ثالثا: حماية القانون الدولي الإنساني للاجئين والأشخاص المشردين داخليا

المبحث الثالث : الأطفال في النزاعات المسلحة ودور القانون الدولي في حمايتهم

أولا: حظر تجنيد الأطفال النزاعات المسلحة .

ثانيا: الحماية القانونية للأطفال المشاركين في النزاعات المسلحة .

الفصل الأول : الاطار النظرى والمفاهيم العلمية .

المبحث الأول : التعريف بالقانون الدولي الإنساني

أولا: تعريف القانون الدولي الإنساني .

رغم تعدد تعريفات القانون الدولي الإنساني ، ألا أنها أجمعت على حقيقة واحدة ، مفادها أن هدف هذا القانون هو حماية الأشخاص الذين يعانون من ويلات الحروب .

فمنهم من عَرَّفَ القانون الدولي الإنساني بـ : مجموعة قواعد القانون الدولي التي تستهدف ، في حالات النزاع المسلح ، حماية الأشخاص الذين يعانون ويلات هذا النزاع ، وفي إطار أوسع حماية الأعيان التي ليست لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية (التي ليست لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية) .

فيما عرّفَ الدكتور عامر الزمالي القانون الدولي الإنساني بأنه : " فرع من فروع القانون الدولي العام تهدف قواعده العرفية والمكتوبة إلى حماية الأشخاص المتضررين في حالة نزاع مسلح بما انجر عن هذا النزاع من آلام ، كما تهدف إلى حماية الأموال التي ليست لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية ".[1]

وتُعَّرف اللجنة الدولية للصليب الأحمر القانون الدولي الإنساني بأنه : مجموعة القواعد التي تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة لأسباب إنسانية . كما يُعْرَفْ القانون الدولي الإنساني أيضا باسم قانون الحرب ، أو قانون النزاعات المسلحة .

[1] عامر الزمالي ، أسرى الحرب حقهم في المعاملة الكريمة وفي العودة إلى ديارهم ، مجلة الإنساني ، مطبوعات ICRC ، العدد العاشر، مايو – يونيو 2000 .

ويمكن تعريفه بأنه : مجموعة من القواعد العرفية والمكتوبة ، هدفها الأساسي هو حماية الأشخاص الذين ليس لهم علاقة بالحرب أو كفو عنها ، بالإضافة إلى الأموال والأعيان والأماكن التي ليست لها علاقة مباشرة بالعمليات العسكرية أثناء النزاعات المسلحة . ولا يسري القانون الدولي الإنساني إلا على النزاعات بين الدول ، ولا يشمل الاضطرابات الداخلية ، وهو يسري على كافة الأطراف على نحو متماثل، بغض النظر عن من بدأ القتال .

ثانيا: نشأة وتطور القانون الدولي الإنساني

لم تكن بداية القانون الدولي الإنساني بالشكل الذي نعرفه اليوم ، فلم توضع قواعد دولية للحد من آثار النزاعات المسلحة لأسباب إنسانية إلا منذ 150 عام تقريباً . إلا أنه كما لم يُوْجَدْ مُجتمع على مَرِّ التاريخ بدون قواعد خاصة به ، كذلك لم توجد حرب بدون قواعد خاصة بها – أياً كانت درجة وضوحها – ، تغطي اندلاع الأعمال العدائية وانتهاءها وكيفية إدارتها .

ففي البداية كانت القواعد غير مكتوبة ، قائمة على الأعراف التي تنظم النزاعات المسلحة ، ثم ظهرت بالتدريج معاهدات ثنائية لتبادل الأسرى بدرجات مختلفة من التفضيل ، كما كانت هناك أيضاً لوائح تصدرها الدول لقواتها كـ "ليبر كود Lieber Code".

وهكذا كان القانون الساري حينذاك على النزاعات المسلحة محدوداً سواء من حيث الزمان أو المكان ، بمعنى أنه كان يسري على معركة واحدة أو نزاع بعينه . كما كانت هذه القواعد تختلف باختلاف الزمان والمكان والمعنويات والحضارة .

و لعل من أقدم القوانين والشرائع التي نظمت الحرب، تلك التي وضعها السامريون قبل ألفي عام قبل الميلاد " شرائع حمورابي" وأقروا فيه ضرورات إعلان الحرب ، والتحكيم بين الخصوم ، وحصانة للمفاوضين ، ومعاهدات الصلح .

كما قدمت الحضارة المصرية (الأعمال السبعة للرحمة الحقيقية) كتعاليم إلهية تلتزم بها الجيوش. ناهيك عن كثير من النصوص القديمة كالمهابهاراته والكتاب المقدس والقرآن الكريم وغيرها ، التي وضعت قواعد معينة تدعوا إلى احترام الخصم .

وتميزت حقبة الفتوحات في العصر الإسلامي بإرساء قواعد ومبادئ الحرب وأعرافها المستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية ، كحماية النساء والشيوخ والأطفال وحسن معاملة الأسرى وحظر قتلهم أو الإساءة إليهم والنهي عن الإجهاز على الجرحى ومنع التمثيل بجثث القتلى . وتتجلى القواعد العسكرية والقيود التي وضعها الإسلام على القتال في حديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم لجيوشه التي أرسلها للحرب بقوله صلى الله عليه وسلم " انطلقوا باسم الله ، وبالله ، وعلى بركة رسول الله ، لا تقتلوا شيخاً فانياً ، ولا طفلاً صغيراً ، ولا امرأة ، ولا تغلوا وضعوا غنائمكم وأصلحوا وأحسنوا ، إن الله يحب المحسنين".

كما أوصى أبو بكر الصديق يزيد بن أبي سفيان عندما أرسله على رأس جيش إلى الشام فقال: " أما بعد.. فإني موصيك بعشر، لا تقتلن امرأة ولا صبياً ، ولا كبيراً هرماً ، ولا تقطعن شجراً مثمراً ولا نخلاً ، ولا تحرقها ، ولا تخربن عامراً ، ولا تعقرن شاة ولا بقرة إلا لمأكله ، ولا تغلل ولا تجبن"

وفي أوروبا القديمة سادت مبادئ وتقاليد الفروسية التي حكمت المؤسسة العسكرية الدينية ، والتي اقتصرت على طبقة النبلاء في عصر النهضة الأوروبية ، بينما جاءت العصور الوسطى لتؤسس لنظرية "الحرب العادلة" ، وإلى جانبها ظهرت نظريات أخرى تعرف "بقانون الشعوب أو مبادئ القانون الطبيعي " والتي فرقت بين المقاتلين وغير المقاتلين على يد فلاسفة التنوير ، كان أبرزهم جان جاك روسو الذي ذكر في كتابه العقد الاجتماعي أن الحرب علاقة دولة بدولة أخرى ، والأفراد فيها أعداء بشكل عرضي فقط ، وعداؤهم لا يقوم على أساس أنهم بشر أو مواطنون ، بل على أساس أنهم جنود ، وبإلقائهم أسلحتهم واستسلامهم فإنهم يعودون من جديد ليصبحوا بشراً ، ولا يحق لأي إنسان الاعتداء على حياتهم .

وحتى ذلك التاريخ لم تكن هناك قواعد قانونية واتفاقيات دولية تلزم جميع الأطراف المتحاربة على التقيد بها واحترامها ، إلى أن بدأت نشأة القانون الدولي الإنساني بعد معركة شرسة دارت رحاها على أرض سلفرينو بمقاطعة لومبارديا بايطاليا ، بين القوات النمساوية من جانب وقوات فرنسا وسردينيا من جانب آخر. تلك المعركة خلفت خسائر بشرية هائلة من القتلى راح ضحيتها أكثر من 40000 شخص ، بالإضافة لعدد مماثل من الجرحى الذين لقوا حتفهم بعد ذلك نتيجة للقصور في الخدمات الطبية .

وسطر هذه المعركة المواطن السويسري هنري دونان في كتابه "تذكار سلفرينو"، الذي هز وجدان العالم لما جاء فيه من أحداث مروعة .

ودعا دونان في نهاية كتابه إلى إعداد أفراد إغاثة طبية حياديين وقت السلم ، لتقديم الحد الأدنى من الخدمات الطبية وقت الحرب . وانضم إليه فيما بعد أربعة مواطنين من سويسرا ليشكلوا اللجنة الخماسية ، والتي عرفت فيما بعد باللجنة الدولية للصليب الأحمر.

واستطاعت هذه اللجنة في عام 1864 حمل الحكومة السويسرية على عقد مؤتمر دولي شاركت فيه 16 دولة ، نتج عنه إبرام اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى في الجيوش الميدانية . والتي بمقتضاها تقدم الإسعافات الأولية والرعاية الطبية للمحاربين والجرحى والمرضى دون أي تمييز، وباحترام أفراد الخدمات الطبية الذين تميز أفرادها بشارة الصليب الأحمر على أرضية بيضاء . حيث كان ذلك بمثابة الخطوة الأولى لتدوين القانون الدولي الإنساني والتي تلاها عدة اتفاقيات دولية كان أهمها اتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949 والبرتوكولان الإضافيان لعام 1977 .

الخاتمة :

في ختام هذه الدراسة، يمكن القول إن القانون الدولي الإنساني يشكل إحدى أهم الآليات القانونية التي أقرها المجتمع الدولي لضمان الحد من ويلات الحروب وحماية الكرامة الإنسانية في ظل النزاعات المسلحة. فمن خلال الإطار القانوني الذي أرسته اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية، والجهود المتواصلة للمنظمات الدولية، ووجود آليات متعددة للرقابة والتنفيذ، أصبح بالإمكان تحقيق قدر من الحماية للمدنيين، وأسرى الحرب، والجرحى، والفئات الأكثر عرضة للانتهاكات.

وقد أوضحت الدراسة أن حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات لا تتحقق فقط من خلال النصوص القانونية، بل تعتمد كذلك على الالتزام الفعلي من قبل أطراف النزاع، والتفاعل الإيجابي مع جهود المنظمات الإنسانية، وتفعيل آليات المساءلة القانونية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. كما تبين أن هناك تداخلًا وتكاملًا بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، رغم اختلاف السياقات التي يعملان ضمنها، إلا أنهما يلتقيان في الهدف الأسمى المتمثل في **صون حياة الإنسان وكرامته**.

ومن خلال عرض دور المنظمات الدولية، وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة، تبين أن هذه المؤسسات تلعب دورًا فاعلًا في الرقابة والتدخل الإنساني، وفي دعم تنفيذ القانون الدولي الإنساني على أرض الواقع، رغم ما تواجهه من تحديات سياسية ولوجستية. كما أن الدراسة أبرزت أهمية تفعيل الدور الوطني للدول، من خلال مواءمة التشريعات الداخلية مع الالتزامات الدولية، وتعزيز ثقافة القانون الدولي الإنساني في مؤسسات الدولة، وداخل القوات المسلحة.

غير أن التحديات تظل قائمة، لا سيما في ظل تزايد النزاعات غير الدولية، وصعوبة مساءلة بعض الأطراف، وضعف التزام الدول الكبرى بقرارات وآليات القضاء الدولي. وهو ما يطرح الحاجة الملحة إلى **إصلاح النظام الدولي** وتعزيز فعالية آليات المحاسبة، وضمان الحماية الإنسانية كقضية فوق المساومات السياسية.

وبناءً على ما سبق، توصي الدراسة بضرورة **تعزيز التعاون الدولي**، و**دعم قدرات المنظمات الإنسانية**، و**نشر الوعي بالقانون الدولي الإنساني** بين مختلف فئات المجتمع، بما في ذلك الإعلام، والمجتمع المدني، والأجهزة الأمنية والعسكرية. كما توصي بضرورة **مراجعة الأطر القانونية الوطنية** بما يتوافق مع الالتزامات الدولية، وتبني آليات أكثر فعالية لرصد وتوثيق الانتهاكات ومحاسبة مرتكبيها.

وفي المجمل، فإن حماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة ليست خيارًا، بل هي واجب قانوني وأخلاقي يقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره، ويتطلب تضافر الجهود من أجل إعلاء صوت الإنسانية في زمن الحرب.

النتائـج :

- يُعد القانون الدولي الإنساني أداة قانونية أساسية لحماية حقوق الإنسان أثناء النزاعات المسلحة، ويتميز بطبيعته الخاصة التي توازن بين مقتضيات العمليات العسكرية ومتطلبات الحماية الإنسانية.
- تشكل اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية المرجعية القانونية الأساسية في حماية المدنيين وأطراف النزاع، وتُعد من أكثر الاتفاقيات الدولية شمولًا وانتشارًا من حيث عدد الدول الأطراف.
- تتكامل قواعد القانون الدولي الإنساني مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما في النزاعات المسلحة، رغم اختلاف السياقات والمبادئ الحاكمة لكل منهما.
- تلعب اللجنة الدولية للصليب الأحمر دورًا محوريًا في تنفيذ أحكام القانون الدولي الإنساني من خلال أنشطتها الإنسانية والرقابية والتوعوية، وتتمتع بقبول واسع بفضل حيادها واستقلالها.
- تسهم الأمم المتحدة من خلال أجهزتها المختلفة، مثل مجلس الأمن، ومجلس حقوق الإنسان، ومفوضية اللاجئين، في دعم الحماية الإنسانية ورصد الانتهاكات وتنسيق الجهود الدولية.
- تُعد آليات التنفيذ والرقابة في القانون الدولي الإنساني متعددة المصادر، لكنها تواجه تحديات جدية في ما يتعلق بفعالية التطبيق، خاصة في ظل النزاعات غير الدولية أو عند غياب التعاون من قبل أطراف النزاع.
- تُمثل المحكمة الجنائية الدولية تطورًا مهمًا في مجال المساءلة القانونية الدولية، إلا أن فعاليتها لا تزال محدودة بسبب عدم انضمام بعض الدول الكبرى وصعوبة تنفيذ أوامرها القضائية.
- تتعرض آليات الرقابة في كثير من الأحيان للتسييس، مما يُضعف من مصداقية الجهود الدولية ويؤثر على إنفاذ القانون بشكل عادل وفعال.

- تلعب المنظمات غير الحكومية دورًا مساندًا مهمًا في التوثيق، والمناصرة، والضغط من أجل حماية حقوق الإنسان خلال النزاعات، وغالبًا ما تكون مصدرًا مهمًا للمعلومات أمام الهيئات الدولية.
- لا تزال الحاجة قائمة لتعزيز الوعي بالقانون الدولي الإنساني، سواء على المستوى الرسمي داخل القوات المسلحة والمؤسسات الحكومية، أو على المستوى المجتمعي والإعلامي لضمان احترامه وتفعيله.

التوصيات :

- ضرورة تعزيز التوعية ونشر ثقافة القانون الدولي الإنساني بين أفراد القوات المسلحة، ومؤسسات إنفاذ القانون، والعاملين في المجال الإنساني، لضمان احترام قواعده أثناء النزاعات.
- الدعوة إلى مواءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية في مجال القانون الدولي الإنساني، بما يتيح للدول محاكمة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضمن منظومتها القضائية.
- دعم استقلال وفعالية اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها من المنظمات الإنسانية، وتيسير عملها الميداني من خلال ضمان حرية الوصول إلى مناطق النزاع دون عراقيل سياسية أو أمنية.
- تعزيز دور المحكمة الجنائية الدولية من خلال تشجيع الدول غير المصادقة على نظام روما الأساسي على الانضمام إليه، وتوفير الدعم اللازم لإنفاذ قراراتها القضائية.
- العمل على تطوير آليات رقابة مستقلة وفعالة في إطار الأمم المتحدة، تتسم بالحياد والسرعة والقدرة على اتخاذ إجراءات عملية لحماية المدنيين ومحاسبة الجناة.
- تشجيع التعاون بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لتبادل المعلومات والخبرات بشأن تطبيق القانون الدولي الإنساني، وبناء قدرات الكوادر الوطنية في هذا المجال.
- الحد من تسييس آليات الرقابة الدولية وتعزيز الشفافية في عملها، لضمان فاعليتها ومصداقيتها في رصد الانتهاكات والتعامل معها.
- توفير الموارد المالية والدعم الفني للمنظمات الحقوقية الدولية والمجتمع المدني للمساهمة في التوثيق والرصد والمناصرة، بما يعزز من الضغط على الأطراف المنتهكة للقانون.
- إدراج القانون الدولي الإنساني ضمن المناهج التعليمية الجامعية، وخصوصًا في كليات القانون والعلوم السياسية، لتعزيز الوعي القانوني لدى الأجيال القادمة.

- تعزيز المبادرات الدولية الهادفة إلى الوقاية من النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية، باعتبار أن الحماية الحقيقية لحقوق الإنسان لا تتحقق إلا بزوال أسباب الحرب وقيام السلام العادل والدائم.

المراجع :

- أبو زيد، محمد مصطفى. القانون الدولي الإنساني في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، ط1، القاهرة: دار الفكر العربي، 2014.
- العيلة، أحمد حسن. مبادئ القانون الدولي الإنساني، ط2، غزة: مكتبة الأقصى، 2021.
- أبو الخير، نبيل. حقوق الإنسان في القانون الدولي، ط3، القاهرة: دار النهضة العربية، 2017.
- خليفة، محمود سامي. الرقابة الدولية على حقوق الإنسان، القاهرة: المركز القومي للدراسات القانونية، 2016.
- الشريف، محمد صادق. المسؤولية الجنائية الدولية عن انتهاك قواعد القانون الدولي الإنساني، عمان: دار الثقافة، 2018.
- الشاذلي، محمد سعيد. المنظمات الدولية ودورها في النزاعات المسلحة، ط1، القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2019.
- حمودة، حسن علي. القانون الدولي وتطور حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2015.
- عبد الفتاح، هالة عبد المنعم. الحماية القانونية للمدنيين في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية، الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 2013.
- أبو فارس، يوسف محمد. القانون الدولي العام والنظام القانوني الدولي المعاصر، ط4، عمان: دار الحامد، 2020.
- الكبيسي، أحمد عبد الله. القانون الدولي الإنساني: دراسة تأصيلية مقارنة، بغداد: دار السلام، 2016.

- سعادة، ندى عبد الرحمن. أثر النزاعات المسلحة على حقوق الإنسان في القانون الدولي، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2018.
- مرسي، فاطمة الزهراء. حماية حقوق الإنسان أثناء الحروب: دراسة في القانون الدولي الإنساني، القاهرة: دار النهضة العربية، 2020.
- زيدان، منير حمدي. دور اللجنة الدولية للصليب الأحمر في النزاعات المسلحة، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2017.
- دعبس، سمير محمد. المسؤولية الدولية عن انتهاك القانون الدولي الإنساني، القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2012.
- خليل، أسامة عبد المجيد. مفهوم الحماية الدولية لحقوق الإنسان في ظل النزاعات المسلحة، الإسكندرية: دار المطبوعات، 2015.
- مطر، عادل يوسف. القانون الدولي الإنساني وتحديات التطبيق المعاصر، بيروت: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2021.
- جابر، هيثم محمود. المحكمة الجنائية الدولية وآليات تطبيق القانون الدولي الإنساني، ط2، عمان: دار الثقافة، 2019.
- ياسين، عبد الجبار محسن. الاتفاقيات الدولية والنظام القانوني لحماية الإنسان في النزاعات، بغداد: دار الرشيد، 2014.
- حجازي، محمد عبد الله. القانون الدولي الإنساني بين النظرية والتطبيق، القاهرة: المركز القومي للنشر، 2022.

مراجع أجنبية :

- *Bugnion, F. (2003). The Geneva Conventions of 12 August 1949: From the 1949 Diplomatic Conference to the Dawn of the New Millennium. International Committee of the Red Cross.*
- *Cassese, A. (2008). International Law (2nd ed.). Oxford University Press.*
- *Henckaerts, J.-M., & Doswald-Beck, L. (2005). Customary International Humanitarian Law, Vol. I: Rules. Cambridge University Press.*
- *Bassiouni, M. C. (1999). Crimes Against Humanity in International Criminal Law (2nd ed.). Kluwer Law International.*
- *Kalshoven, F., & Zegveld, L. (2011). Constraints on the Waging of War: An Introduction to International Humanitarian Law (4th ed.). Cambridge University Press.*
- *Roberts, A., & Guelff, R. (Eds.). (2000). Documents on the Laws of War (3rd ed.). Oxford University Press.*
- *Meron, T. (2006). The Humanization of International Law. Martinus Nijhoff Publishers.*
- *Fleck, D. (Ed.). (2013). The Handbook of International Humanitarian Law (3rd ed.). Oxford University Press.*
- *Schabas, W. A. (2017). An Introduction to the International Criminal Court (5th ed.). Cambridge University Press.*

- *Clapham, A. (2007). Human Rights Obligations of Non-State Actors. Oxford University Press.*
- *Sassòli, M. (2019). International Humanitarian Law: Rules, Controversies, and Solutions to Problems Arising in Warfare. Edward Elgar Publishing.*
- *Droege, C. (2007). The Interplay between International Humanitarian Law and International Human Rights Law in Situations of Armed Conflict. Israel Law Review, 40(2).*
- *Crawford, J. (2012). Brownlie's Principles of Public International Law (8th ed.). Oxford University Press.*
- *Kellenberger, J. (2004). Speaking Out or Remaining Silent: The International Committee of the Red Cross's Policy. International Review of the Red Cross, 86(855).*
- *Dinstein, Y. (2016). The Conduct of Hostilities under the Law of International Armed Conflict (3rd ed.). Cambridge University Press.*